ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

"العدالة التعويضية...
رحلة أفريقية لاستعادة الحقوق الضائعة"

على هامش الدورة ٨٣ للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

مقدمة

في عام 1990، اكتملت مسيرة التحرر السياسي للقارة الأفريقية بإعلان استقلال ناميبيا، آخر دولة أفريقية تخرج من عباءة الاستعمار، ومع ذلك، ظل إرث الاستعمار الإمبريالي، الذي امتد لعقود عبر أنحاء القارة، مصـــدرًا لجراح عميقة وآثار مدمرة لا تزال قائمة؛ فقد كانت أفريقيا، منذ فجر التاريخ، ساحة مركزية لصراع القوى الاستعمارية التي سعت إلى استغلال مواردها الطبيعية الهائلة وتعزيز إمبراطورياتها عبر السيطرة على أراضيها وشعوبها.

ورغم مرور عقود على نيل الاستقلال السياسي، فإن تداعيات الحقبة الاستعمارية ما تزال تقوض جهود بناء بيئات آمنة يتمتع فيها المواطنون الأفارقة بكامل حقوقهم الإنسانية، مما أعاق مسارات التنمية، ورسّخ مظاهر عدم المساواة، وأطال أمد الأزمات الحقوقية. في هذا السـياق، برزت الدعوات في الأدبيات الأفريقية منذ وقت مبكر للمطالبة بتحقيق "العدالة التعويضية" كمدخل لمعالجة الإرث الاستعماري، وضمان مساءلة القوى الاستعمارية السابقة عن الأضرار والانتهاكات الجسيمة التي لحقت بالشعوب الأفريقية.

وفي إطار اهتمام مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** بتعزيز واقع حقوق الإنسـان في القارة الأفريقية، وإيمانًا منها بأن العدالة التعويضـية تمثل ركيزة أساسـية لتحقيق الإنصاف التاريخي وإعادة الاعتبار للضحايا، تقدم المؤسسة هذه الدراسة بعنوان "العدالة التعويضـية... رحلة أفريقية لاسـتعادة الحقوق الضـائعة"، والتي تصـدر بمناسـبة انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وتتناول الدراسة المحاور التالية:

- أولًا: نشأة مفهوم العدالة التعويضية في الأدبيات الأفريقية
- ثانيًا: الحق في العدالة التعويضية وحدود تمتع الشعوب الأفريقية به
- ثالثًا: العدالة التعويضية كموضوع للاتحاد الأفريقي لعام 2025
- رابعًا: الأنماط المتعددة للعدالة التعويضية
- خامسًا: التحديات المرتبطة بتفعيل نهج العدالة التعويضية
- سادسًا: الممارسات الفضلى لتعزيز العدالة التعويضية

أولًا: نشأة مصطلح العدالة التعويضية في الأدبيات الأفريقية

رغم أن القارة الأفريقية تحتضن ما يقارب 30% من الاحتياطيات العالمية من المعادن، وتمتلك 65% من الأراضي الصالحة للزراعة عالميًا، إلا أن مساهمتها لا تتجاوز 3% في حركة التجارة الدولية، ولا تشكل سوى 1% من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي[1]. تعكس هذه الأرقام، في جانب منها، الآثار السلبية العميقة التي خلفتها عقود الاستعمار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وما ترتب عليها من تحديات حقوقية ما تزال تعيق تمتع الشعوب الأفريقية بكافة حقوقها الأساسية.

في ظل هذا الواقع، تصاعدت تساؤلات الشعوب والحكومات الأفريقية حول مسؤولية القوى الاستعمارية السابقة عن استغلال موارد القارة وانتهاك حقوق مواطنيها. وقد شكلت هذه التساؤلات الإطار المفاهيمي الذي أفرز مبكرًا مصطلح "العدالة التعويضية للأفارقة"، كمحاولة لصياغة مقاربة حقوقية لمعالجة الآثار الهيكلية للاستعمار والعبودية، واستعادة الحقوق الضائعة.

يشير مصطلح العدالة التعويضية إلى نهج يسعى إلى إصلاح الأضرار وجبر الضحايا من خلال إنشاء قنوات اتصال فعالة بين الضحايا والمسؤولين عن الانتهاكات، بما يضمن الاعتراف بالضرر، وتحديد احتياجات المتضررين، وتقديم أشكال تعويض مناسبة تضمن إعادة الاعتبار وتعزيز الإدماج المجتمعي. ويرتكز هذا النهج على ثلاثة أعمدة رئيسية: المساءلة، التعويض، وإعادة الإدماج، ويُنفذ عبر عمليات مرنة ومتنوعة تبعًا للسياقات المختلفة[2].

ورغم أن العدالة التعويضية غالبًا ما تُقدَّم في الأدبيات الحديثة كنموذج غربي حداثي لتعويض الضحايا، إلا أن تاريخ القارة الأفريقية يكشف عن جذور أعمق لهذا النهج في ممارسات "العدالة التصالحية" التقليدية، التي سبقت الحقبة الاستعمارية بقرون. فقد عرفت المجتمعات الأفريقية، منذ فجر التاريخ، نماذج تصالحية هدفت إلى معالجة الانتهاكات عبر جلسات جماعية تجمع الجناة والضحايا لضمان جبر الضرر والحفاظ على التماسك الاجتماعي للقبائل[3].

وتوثق الأدبيات العديد من الأمثلة لممارسات العدالة التصالحية في مجتمعات مثل تنزانيا، حيث تبنت القبائل أنظمة شبيهة بالمحاكم التقليدية البدائية، وكذلك في نيجيريا، حيث تم

[1] Reparative justice for Africa and people of African descent must go beyond financial compensation - ECA Chief, UNECA, https://tinyurl.com/4w8wczr3

[2] What is Restorative Justice, Government of Canada, https://tinyurl.com/cub3fea3

[3] A Comparative Analysis of Restorative Justice Practices in Africa, Global Lex, https://tinyurl.com/pt9wzduc

تطوير وسائل الوساطة القبلية لحل النزاعات. كما شهدت دول مثل رواندا، غينيا، جنوب أفريقيا، كينيا، أوغندا وغانا، أشكالًا متنوعة من العدالة التصالحية، التي لعبت دورًا حاسمًا في الحفاظ على استقرار المجتمعات المحلية قبل التدخلات الاستعمارية[4].

وعليه، فإن العدالة التعويضية في السياق الأفريقي لا تمثل مجرد استيراد لمفهوم قانوني حديث، بل هي امتداد طبيعي لمسارات تاريخية عميقة الجذور في الثقافة القانونية والاجتماعية لأفريقيا.

ثانيًا: الحق في العدالة التعويضية وحدود تمتع الأفارقة به

على مدار العقود الماضية، شهد الحق في العدالة التعويضية للأفارقة جهودًا متزايدة لتعزيزه وترسيخه على المستويين الإقليمي والدولي، فعلى الصعيد الأممي، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 21/47 في يوليو 2021، الذي أقر بوجود ممارسة ناشئة للاعتراف بضرورة معالجة الآثار المستمرة للاستعباد وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار. كما عقد المجلس، في سبتمبر 2022، حلقة نقاشية تناولت التأثير السلبي لإرث الاستعمار على التمتع بحقوق الإنسان.

إقليميًا، منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 (التي أصبحت لاحقًا الاتحاد الأفريقي)، سعت المؤسسات الأفريقية، بما فيها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إلى تحقيق العدالة والتعويضات عن الجرائم التاريخية المرتكبة ضد الأفارقة وأحفادهم.

ورغم هذه الجهود، يكشف الواقع عن استمرار تبعات الاستعمار والعبودية والتمييز العنصري، التي خلفت ندوبًا اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية عميقة عبر القارة الأفريقية والشتات الأفريقي، وأسهمت في ترسيخ فجوات التنمية، وتعزيز خطابات العنصرية والكراهية، وحرمان الأفارقة من التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية[5].

وقدرت لجنة التحقيق الأفريقية للتعويضات قيمة التعويضات المستحقة للأفارقة بنحو 777 تريليون دولار، وهي قيمة، برغم ضخامتها، باتت في عام 2025 تبدو مقترحًا متواضعًا بالنظر إلى حجم المظالم التاريخية والتداعيات المتراكمة. ويمكن رصد مظاهر هذه المظالم على النحو التالي:

[4] Ibid
[5] AU, AU THEME OF THE YEAR 2025, February 15, 2025, https://au.int/en/theme/2025

1. **العبودية والاسترقاق**: مثل استعباد البشر وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي واحدة من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان. وقع الأفارقة، أكثر من غيرهم، ضحية لهذه الجرائم، إذ تشير التقديرات إلى أن ما بين 25 و30 مليون شخص اقتلعوا قسرًا من أفريقيا. وتُقدر التكلفة العالمية لتجارة الرقيق بما يصل إلى 131 تريليون دولار[6].
2. **سرقة التراث الثقافي:** تعرض التراث الثقافي الأفريقي للنهب والاتجار غير المشروع خلال الحقبة الاستعمارية. وتشير التقديرات الحالية إلى أن ما بين 80% و90% من التراث الثقافي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى موجود خارج القارة، نتيجة الغزو والنهب والاستعمار[7].
3. **التمييز العنصري المنهجي:** لا يزال الأفارقة والمنحدرون من أصل أفريقي يعانون من التمييز والعنصرية المتجذرة،[8] حيث أظهرت دراسة استقصائية شملت 13 دولة أوروبية أن نحو 50% من الأشخاص ذوي الأصول الأفريقية يواجهون العنصرية بشكل يومي[9]، في ظل تصاعد خطابات اليمين المتطرف وكراهية ذوي البشرة السمراء[10].
4. **الفوارق الاقتصادية ونهب الموارد:** ساهمت القوى الاستعمارية في خلق فجوات اقتصادية هائلة بين أفريقيا والعالم الشمالي عبر قرون من نهب الموارد الطبيعية. تواصل الشركات متعددة الجنسيات استغلال القارة، خاصة في الصناعات الاستخراجية، ما يكلف أفريقيا خسائر سنوية تقدر بـ195 مليار دولار من رأس مالها الطبيعي[11].
5. **التهميش في المؤسسات الدولية:** ورثت أفريقيا نظامًا دوليًا غير عادل نشأ في سياق استعماري. رغم كونها ثاني أكبر قارة من حيث عدد السكان، فإن أفريقيا لا تملك مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن، وتقتصر تمثيلها على ثلاثة مقاعد غير دائمة فقط، مقارنة بأوروبا التي تمثل 10% فقط من سكان العالم وتمتلك نصف المقاعد الدائمة.
6. **استمرار النزاعات والصراعات**: أدى تقسيم القارة جغرافيًا وعرقيًا وإثنيًا خلال الحقبة الاستعمارية إلى إذكاء النزاعات والصراعات المسلحة التي لا تزال مستمرة حتى عام 2025 في عدة دول مثل إثيوبيا والسودان والنيجر ومالي وأفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية.

[6] D&W, In Africa, demands for slavery reparations grow louder, 11/21/2023November 21, 2023, https://l.muz.kr/Y7v
[7] NEW Africa, Why Africa's stolen treasures must be returned, September 17, 2020, https://newafricanmagazine.com/23909/
[8] Socialist Stand, Parliament backs action against discrimination and harassment of people of African descent, access date March 2025, https://bitl.to/49Du
[9] European Website on Integration, Poland: Experiences of people of African descent in the EU, 25 October 2023, *https://bitl.to/49Dq*
[10] **FRA,** Black people in the EU face ever more racism, 25 October 2023, Access date 8 March 2025, https://bitl.to/47mM

[11] Championing Reparations for Africans and People of African Descent, November 1, 2024, https://l.muz.kr/qof

7. **أعباء الديون الخارجية:** ورثت أفريقيا أزمات مالية هيكلية أدت إلى تراكم ديون خارجية تثقل كاهل دولها. تستنزف خدمة الديون نحو 100 مليار دولار سنويًا، مما يقوض قدرات الدول الأفريقية على تمويل جهود التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[12].
8. **الهجرة غير النظامية**: تشهد أفريقيا معدلات مرتفعة للهجرة غير النظامية، إذ تجاوز عدد المهاجرين الأفارقة 40 مليون شخص منذ عام 2023،[13] نتيجة الصراعات، التغيرات المناخية، والانتهاكات الحقوقية، وجميعها مظاهر تعكس تبعات الاستعمار المباشرة وغير المباشرة[14].

ورغم الجهود المبذولة للاعتراف بالحق في العدالة التعويضية للأفارقة، فإن حجم الضرر التاريخي والتحديات المتراكمة يستلزم مقاربات أكثر جدية وشمولًا لمعالجة إرث الاستعمار والعبودية، وضمان تحقيق العدالة التاريخية والاجتماعية للأفارقة وأحفادهم.

ثالثًا: العدالة التعويضية كموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2025

تكرس حق الأفارقة في العدالة التعويضية بموجب الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، حيث يتمتع الأفراد والشعوب، بما في ذلك الشعوب الأفريقية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بالحق في الانتصاف والتقاضي والحصول على التعويض. وقد شهد هذا الحق جهودًا متواصلة لإرسائه وتأكيده، بما في ذلك مبادرات القارة الأفريقية منذ عام 1963، حيث عملت منظمة الوحدة الأفريقية، ثم الاتحاد الأفريقي، إلى جانب الدول الأعضاء البالغ عددها 54 دولة، على تحقيق العدالة والتعويض عن الجرائم والانتهاكات التاريخية المرتكبة ضد الأفارقة.

فقد دعمت منظمة الوحدة الأفريقية مبادرات دفع التعويضات وإعادة القطع الأثرية، كما نظمت المؤتمر الأفريقي الأول بشأن التعويضات في عام 1993. وفي الإطار ذاته، اعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قرارين مهمين؛ أولهما في ديسمبر 2022 بشأن "أجندة التعويضات في أفريقيا"، وثانيهما في نوفمبر 2024 كقرار تحضيري لاعتماد موضوع العدالة التعويضية كموضوع عام للاتحاد الأفريقي في عام 2025.

[12]Reuters, African economies debt outlook remains "cloudy," World Bank economist says, May 29, 2023, https://l.muz.kr/o4L

[13]UNICEF, 13.5 million children now uprooted in Africa - including those displaced by conflict, poverty and climate change, 9 February 2023, https://shorturl.at/AEJRW

[14] UN, Over 180 migrants dead or missing in latest tragedy off Yemen, UN agency reports, Access date December 2024, https://bitl.to/3K6E

وفي فبراير 2025، أطلق الاتحاد الأفريقي خلال قمته الثامنة والثلاثين شعار العام تحت عنوان" :العدالة للأفارقة والأشخاص من أصل أفريقي من خلال التعويضات"، مؤكداً ضرورة معالجة الآثار المستمرة للاستعمار، والعبودية، والتمييز العنصري المنهجي، ومواجهة التحديات المعاصرة ذات الصلة، واستعادة حقوق القارة المنهوبة من خلال إطار العدالة التعويضية كنهج حقوقي عالمي.

ووجهت القارة الأفريقية جهودها نحو تعزيز هذا الموضوع ليس فقط على المستوى الإقليمي، بل أيضًا على المستوى الدولي، من خلال السعي إلى إدراجه ضمن النقاشات العالمية، لاسيما في إطار المنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. واعتمدت أفريقيا خطة عمل شاملة، تجمع بين جهود الاتحاد الأفريقي، ومنظمات المجتمع المدني الأفريقي، والمؤسسات متعددة الجنسيات العاملة في القارة، فضلًا عن قادة الرأي والمؤسسات الدينية، بهدف رفع مستوى الوعي العالمي بالآثار السلبية العميقة للاستعمار والمطالبة بالتعويضات كحق مشروع.

وعلى الرغم من وجود توافق أفريقي واسع بشأن أولوية العدالة التعويضية خلال عام 2025، ظهرت رؤى متباينة بين الدول الأفريقية حول الوسائل المثلى لتحقيق هذا الهدف. فقد انقسمت الرؤى بين من يرى أن العدالة التعويضية تقتضي الحصول على اعتذارات رسمية من الدول الاستعمارية السابقة، باعتباره أحد أبرز أشكال الاعتراف بالمظالم التاريخية، وبين من يدعو إلى اعتماد أشكال أوسع وأكثر شمولًا من العدالة التعويضية تشمل التعويضات المالية، وإعادة الممتلكات الثقافية، والإصلاحات المؤسسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتكشف هذه التباينات عن ضرورة النظر إلى العدالة التعويضية باعتبارها نهجًا متعدد الأبعاد، يجب أن يُكيف حسب السياق الخاص بكل دولة أفريقية، وبما يضمن تلبية الاحتياجات الوطنية وتحقيق الإنصاف التاريخي الفعلي لشعوب القارة.

رابعًا: الأنماط المتعددة للعدالة التعويضية

رغم تشابه معاناة غالبية الدول الأفريقية خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها، إلا أن الواقع يكشف عن تباين في الرؤى والمتطلبات الخاصة بكل دولة تجاه نمط العدالة التعويضية الذي تسعى إلى اعتماده. ويعود هذا الاختلاف إلى الأزمات المتنوعة التي أفرزها الاستعمار في كل دولة على حدة، مما أدى إلى تباين الاحتياجات بناءً على حجم الانتهاكات والآثار المستمرة التي خلفتها الحقبة الاستعمارية.

وفي هذا الإطار، تتعدد أنماط العدالة التعويضية، وتشمل ما يلي:

1. **التعويضات المالية**: يعد هذا النمط من أكثر أشكال العدالة التعويضية شهرة، حيث تقوم الدول المتضررة بالمطالبة بتعويضات مالية من الدول الاستعمارية السابقة. وتُحدد قيمتها بشكل توافقي بهدف دعم جهود المجتمعات المتضررة في التعافي من الأزمات التي خلفها الاستعمار، وتعزيز قدرات الحكومات الوطنية على معالجة آثاره.
2. **استعادة الآثار المنهوبة**: يستند هذا النمط إلى الالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية التي تضمن حماية الممتلكات الثقافية. ويُعد استرداد الآثار وسيلة لتعزيز الاعتراف بالجرائم الثقافية المرتكبة أثناء الاستعمار، ولإعادة الاعتبار للهوية الثقافية للشعوب الأفريقية[15].
3. **إعادة التأهيل المجتمعي**: يرتكز هذا النمط على تقييم الاحتياجات الخاصة بكل مجتمع تأثر بالانتهاكات الاستعمارية، والعمل على تهيئة بيئة اجتماعية داعمة لمعالجة الأضرار التاريخية، مع احترام الخصوصيات الثقافية لكل مجتمع على حدة[16].
4. **الاعتذارات الرسمية:** يشكل تقديم اعتذارات رسمية من قبل الدول الاستعمارية السابقة شكلاً رمزيًا للعدالة التعويضية. ويُعد الاعتذار بمثابة اعتراف رسمي بالمسؤولية عن الانتهاكات المرتكبة، كما يسهم في تحقيق مصالحة معنوية بين الدول والشعوب المعنية، رغم محدوديته من حيث الأثر المادي[17].
5. **المقايضات وإسقاط الديون**: مع تصاعد أزمة الديون في القارة الأفريقية، برزت المطالبة بإسقاط الديون كآلية تعويضية، تهدف إلى معالجة التداعيات الاقتصادية السلبية للاستعمار عبر تخفيف الأعباء المالية عن الدول المتضررة.
6. **العدالة الجنائية:** تمثل ملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة خلال الحقبة الاستعمارية نمطًا مباشرًا لتحقيق العدالة التعويضية. وتقوم هذه الآلية على مبدأ المساءلة القانونية، بما يضمن الاعتراف بالجرائم المرتكبة ومحاسبة الجناة أمام القضاء الوطني أو الدولي[18].
7. **إطلاق البرامج التنموية:** يُعد هذا النمط من أحدث أشكال العدالة التعويضية، حيث تركز الجهود على تصميم وتنفيذ برامج تنموية موجهة لمعالجة آثار الاستعمار بشكل

[15] The Law on Looting – Repatriation of Stolen Artifacts to Their Countries of Origin, gwu.edu, https://tinyurl.com/y2yrfyc8
[16] What is rehabilitation as a form of reparation and why is it important? C4JR, https://c4jr.org/2808202327773
[17] Apology–forgiveness in restorative justice: Victims' experiences with justice-involved youth, Saga Journals, https://tinyurl.com/327sus8s
[18] Reparations, ICTJ, https://tinyurl.com/3ansnvrt

عملي ومستدام، من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وضمان تمتع المجتمعات المتضررة بحقوقها الإنسانية الأساسية[19].

خامسًا: تحديات تمتع الأفارقة بالحق في العدالة التعويضية

تعكس القراءات التقييمية لواقع العدالة التعويضية بالنسبة للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي وجود فجوة متزايدة بين ما ينبغي أن يكون تحقيقه وفق المبادئ الحقوقية، وبين ما هو متاح فعليًا على أرض الواقع. ولتفسير أسباب هذه الفجوة، يمكن تحديد أبرز التحديات الرئيسية كما يلي:

1. **مجادلة القوى الاستعمارية وإنكارها للحق في التعويض**: لا تزال العديد من القوى الاستعمارية السابقة ترفض الاعتراف بمسؤوليتها المباشرة عن الانتهاكات المرتكبة خلال الحقبة الاستعمارية، وتجادل بأن تلك الأحداث قد وقعت في عصور سابقة ولا تستوجب مساءلة حالية. وفي بعض الحالات، تقدم هذه القوى المساعدات الإنمائية، وتخفيف أعباء الديون، والاستثمارات الأجنبية بوصفها بديلاً عن التعويضات، مما يساهم في تقويض الجهود الساعية لتحقيق عدالة حقيقية.
2. **افتقار أفريقيا إلى النفوذ اللازم لممارسة الضغط**: مقارنةً بمجموعات أخرى نالت تعويضات عن مآسي تاريخية، مثل الناجين من الهولوكوست أو الأمريكيين اليابانيين، تفتقر القارة الأفريقية إلى أدوات النفوذ السياسي والاقتصادي والمؤسسي التي تمكنها من ممارسة ضغط فاعل على القوى الاستعمارية السابقة لإجبارها على الاعتراف بمسؤولياتها والانخراط في مسارات العدالة التعويضية.
3. **استمرار حجز القطع الأثرية والثقافية:** رغم بعض المبادرات التي أطلقتها دول أوروبية لإعادة القطع الأثرية، إلا أن الغالبية العظمى من التراث الثقافي المادي لدول أفريقيا جنوب الصحراء، والتي تُقدَّر بنسبة 90٪، لا تزال موجودة خارج القارة، ما يعكس بطء الاستجابة وعدم كفاية الجهود المبذولة لاسترداد الممتلكات الثقافية المنهوبة.
4. **محدودية الاعتذارات الرسمية**: في حين قدمت بعض الدول اعتذارات رمزية لأحداث استعمارية محددة - مثل اعتذار بلجيكا عن ممارساتها في الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي - إلا أن الغالبية العظمى من القوى الاستعمارية ترفض تقديم اعتذارات شاملة عن ماضيها الاستعماري، ما يضعف جهود المصالحة التاريخية ويعرقل المسار نحو تحقيق العدالة[20].

[19] Ibid

[20] ISPI, Africa is Uniting in the Call for Reparations for Historical Injustices, 4 Mar 2025, https://l.muz.kr/O9q

5. **رفض المسؤولية القانونية**: غالبًا ما تميز الدول الاستعمارية السابقة بين الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية أو السياسية عن الأضرار، وبين تحمل المسؤولية القانونية الملزمة. ويتم الاستناد في هذا السياق إلى مبادئ مثل التقادم الزمني أو صعوبة تحديد هوية الضحايا والجناة بعد مرور أجيال متعاقبة. وعلى الرغم من تعقيد السياقات القانونية المرتبطة بالجرائم الاستعمارية، إلا أن هذه التحديات لا ينبغي أن تُتخذ ذريعة لإبطال الالتزامات القانونية الجوهرية الناشئة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

سادسًا: الممارسات الفضلى لتحقيق العدالة التعويضية

تؤمن مؤسسة ماعت بأن إعمال الحق في العدالة التعويضية للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، سواء باعتباره مطلبًا عالميًا أو حقًا أصيلاً، وخصوصًا في ظل تخصيص الاتحاد الأفريقي لعام 2025 لهذا الموضوع، يتطلب تضافر جهود مختلف الأطراف الفاعلة داخل القارة وخارجها، بما يشمل الاتحاد الأفريقي، والدول المتورطة في ممارسات الاستعمار والعبودية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنحدرين من أصل أفريقي المقيمين خارج القارة. وفي هذا السياق، تستعرض المؤسسة أبرز الممارسات الفضلى التي يتعين تفعيلها كما يلي:

أولًا: الاتحاد الأفريقي

في اتساق مع التوجه الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي لعام 2025، توصي المؤسسة بالآتي:

- تطوير البنية المؤسسية من خلال إنشاء لجنة خبراء معنية بالتعويضات وصندوق خاص بالعدالة التعويضية الأفريقية.
- الدفاع عن حقوق أفريقيا في التمثيل الدولي، خاصةً عبر المطالبة بعضوين دائمين لمجلس الأمن، والإصرار على إصلاح النظام المالي والضريبي العالمي بما يحقق العدالة للدول الأفريقية.
- الدعوة إلى اعتذارات رسمية من القوى الاستعمارية تتضمن اعترافًا صريحًا بطبيعة الضرر وأبعاده، مع التعبير عن الندم بلغة مناسبة تحترم الضحايا.
- ضمان المشاركة الفعلية للمنحدرين من أصل أفريقي في تصميم وتنفيذ ومراقبة برامج العدالة التعويضية، عبر مشاورات واسعة وشاملة.
- تبني تدابير لحفظ الذاكرة الجماعية بشأن مآسي الاسترقاق والاستعمار عبر إنشاء نصب تذكارية، وتسمية الشوارع، وتدشين مبادرات ثقافية وفنية متنوعة.
- دمج المفاهيم التقليدية الأفريقية للعدالة ضمن سياسات العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار، بما يقر بضرورة معالجة إرث الاستعمار باعتباره عنفًا مستمرًا وليس حدثًا تاريخيًا منتهيًا.

ثانيًا: الدول

في ضوء الالتزامات الأخلاقية والقانونية للدول الاستعمارية السابقة، توصي المؤسسة بما يلي:

- الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية عن ممارسات العبودية والاستعمار، والعمل على تفعيل العدالة التعويضية بشقيها المادي والرمزي.
- تحديث الأطر التشريعية الوطنية لضمان حماية حقوق الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك تيسير وصولهم إلى سبل الانتصاف القضائي الكامل والعادل.
- تقديم اعتذارات رسمية شاملة كخطوة أساسية نحو شفاء الضحايا والمجتمعات المتضررة.
- تخصيص تعويضات مالية واقتصادية لمعالجة تداعيات الحقبة الاستعمارية، بما يسهم في تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للأفارقة.

ثالثًا: المجتمع المدني

تدعو المؤسسة منظمات المجتمع المدني إلى تبني ممارسات استراتيجية لتعزيز العدالة التعويضية، أبرزها:

- تطوير نهج شامل متعدد الأبعاد يتناول الماضي والحاضر والمستقبل، ويجمع بين التعويض المادي والرمزي، مع مراعاة الفوارق بين الجنسين.
- إجراء دراسات تحليلية وتقصٍ معمق لتوثيق انتهاكات الاسترقاق والاستعمار بما يدعم جهود المساءلة والتعويض.
- تعزيز مشاركة المجتمعات المتضررة في عمليات البحث عن الحقيقة، وجبر الضرر، وتخليد الذاكرة الجماعية.
- تنفيذ برامج توعية موجهة للشركات ومؤسسات الأعمال حول مسؤولياتها الحقوقية تجاه قضايا العدالة التعويضية.
- تشجيع الدائنين الدوليين على تبني سياسات مرنة تجاه الدول الأفريقية المثقلة بالديون، عبر التجميد أو الإلغاء أو إعادة هيكلة الديون لدعم تحقيق العدالة التعويضية.

رابعًا: المنحدرون من أصل أفريقي كوكلاء للعدالة الأفريقية

في إطار تعزيز دور المنحدرين من أصل أفريقي كحلفاء رئيسيين في مسار العدالة التعويضية، توصي المؤسسة بما يلي:

- تشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول مناهج الدفاع عن العدالة التعويضية ومسؤولية الدول الغربية.
- تعزيز جهود التقاضـــي على المســـتوى الوطني بالدول التي يقيم بها المنحدرون من أصل أفريقي، لفتح نقاشات قانونية دولية داعمة لقضيتهم.
- إطلاق حوارات ثقافية داخل المجتمعات المحلية لتعزيز الوعي العام بعدالة القضـــية الأفريقية، ودفع الحكومات للالتزام بمسار العدالة التعويضية.

وفي الأخير؛ وانطلاقًا من المســـؤولية الجماعية تجاه تحقيق العدالة التعويضـــية للأفارقة والمنحدرين من أصـــل أفريقي، تؤكد مؤســـســـة ماعت أن إعمال هذا الحق لا يمكن أن يتم إلا من خلال الاعتراف الصـــريح بالجرائم التاريخية، واتخاذ تدابير عملية ملموســـة تجمع بين الإنصاف وجبر الضرر. وفي هذا الإطار، تدعو المؤسسة جميع الفاعلين، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي، إلى تفعيل التوصـيات والممارسـات الفضـلى التي تم عرضـها، بما يضـمن اسـتعادة الكرامة الإنسـانية للضـحايا وتعزيز أسـس السـلم والعدالة الاجتماعية داخل القارة وخارجها. وتشـدد المؤسـسـة على أن العدالة التعويضية ليست مجرد اسـتحقاق تاريخي، بل ضـرورة معاصـرة لإعادة تصـحيح مسـار العلاقات الدولية على أسـس المسـاواة والإنصاف والتنمية المستدامة.